كلمة معالي وزير الزراعة الفلسطيني

الأستاذ رياض عطاري

مؤتمر الفاو الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى

2022/02/ 8 – 7

الجمهورية العراقية

كلمة مسجلة

بسـم اللـه الرحمـن الرحيـم

السيد رئيس المؤتمر
السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
أصحاب المعالي والسعادة
الأصدقاء الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم ممثلا عن دولة فلسطين وعن الشعب الفلسطيني في مؤتمركم الهام، والذي يتناول في محاوره مجموعة من المواضيع الهامة لحاضر ومستقبل جميع شعوب كوكبنا، وتحديدا ما يرتبط بحالة الزراعة والأمن الغذائي والجوع العالمي، وما يرتبط بها من تقاطعات في استدامة الأنظمة الغذائية، واستدامة البيئة والمصادر الطبيعية أمام الصراعات السياسية، والتغيرات المناخية وندرة المياه، وكذلك قدرة دول العالم على الاستثمار في بناء مجتمعات قادرة على الصمود في وجه التحديات العالمية المختلفة المفروضة علينا جميعا.

السيدات والسادة،،،

لقد شهدت فلسطين وما زالت أطول احتلال عنصري على وجه الأرض، الأمر الذي أثر بشكل عميق في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وتحديدا في موضوع الأمن الغذائي. حيث تسبب الاحتلال المستمر بهشاشة الوضع للمجتمع بفعل القيود المفروضة على حركة السلع والسكان للوصول إلى الموارد الطبيعية وإلى الأسواق الداخلية والخارجية. وقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي عبر سنواته الممتدة منذ العام 1967 بأزمات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وإنمائية مستمرة أدت إلى خلق تشوهات بنيوية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، والتي أثرت على انخفاض قدرة الاقتصاد على التعافي وخلق فرص العمل أمام النمو السكاني المطرد. كما أدت الممارسات الإسرائيلية العدوانية والعنصرية إلى تدمير مقدرات الشعب الفلسطيني وبنيته الاقتصادية في قطاع غزة بفعل الحروب المتكررة، وكذلك في الضفة الغربية بسبب اعتداءات المستوطنين وقوات جيش الاحتلال الإسرائيلي

التي تصادر الأراضي وتهدم البيوت وتعيق وصول السكان إلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية. وقد أدت جميع هذه الممارسات إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي لدى السكان الفلسطينيين، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما تسبب في تراجع قدرة الفلسطينيين على الصمود والتعافي.

السيدات والسادة

مازال قطاع الزراعة الغذائية في فلسطين كقطاع قابل للتبادل هو القطاع الاقتصادي والاجتماعي الأكثر قدرة على النمو والتطور لارتباطه بجميع شرائح المجتمع على طول سلاسل الإنتاج، على الرغم من القيود المشددة المفروضة على نموه وتطوره بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من حيث الوصول إلى مدخلات الإنتاج أو الوصول إلى الأسواق، ومع ذلك فإن معظم الأسر الفلسطينية يجدون مصادر دخلهم ومعيشتهم في نظم الزراعات الغذائية، الأمر الذي يشكل أهمية قصوى في تعزيز قدرة هذه الأسر على الصمود والتطور، حيث يجب اعتماد مسارات تنموية أكثر استدامة وتعتمد على تحفيز القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة وعمليات التحويل والتصنيع الغذائي بالاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات العامة.

السيدات والسادة

لقد عملت الحكومة الفلسطينية على الاستجابة للمتطلبات الدولية في مجال أهداف التنمية المستدامة، وعملت وزارة الزراعة الفلسطينية من خلال إشرافها على القطاع الزراعي وقطاع الأمن الغذائي على تنفيذ واجباتها بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية وعلى وضع السياسات وتحديد الأولويات الوطنية في مجال الأمن الغذائي والقضاء على الجوع على طريق تحويل الأنظمة الغذائية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالقضاء على الجوع ومحاربة الفقر، حيث انخرطت الحكومة الفلسطينية، بعملية تفكير استراتيجي أدت إلى صياغة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين حتى عام 2030 وخطة الاستثمار الوطني للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة للأعوام 2020-2022 بشراكة كاملة ودعم فني من منظمتكم الموقرة (الفاو). حيث يعتبر إقرارها تحولا مفصليا في نهج التنمية باتجاه تعددية القطاعات التنموية والتي تقوم على أهداف التنمية المستدامة من حيث تخطيط وتنفيذ التدخلات الرامية إلى تحقيق نظام غذائي متوازن وأكثر شمولا لفئات المجتمع الأكثر هشاشة، ويعزز

الروابط بين التنمية الزراعية، وسلامة الغذاء، والحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي وكذلك الابتكار، والتأقلم مع التغيرات المناخية، هذا بالإضافة إلى آليات تنفيذها والتي اعتمدت على منهجية تركيز العناقيد الزراعية اعتمادا على الميزة النسبية للمواقع الجغرافية المختلفة في فلسطين.

كما عملت الحكومة الفلسطينية على تطوير خطة للتنمية الوطنية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية والتي احتل القطاع الزراعات الغذائية النصيب الأكبر من التدخلات والأنشطة وذلك لارتباطه بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع الفلسطيني

السيدات والسادة

على الرغم من جميع أعمالنا ومحاولاتنا المستمرة لتحقيق الأهداف الإنسانية والتنمية لمجتمعنا، إلا أن المعيق الرئيس يبقى في الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي.

وعليه ومن هذا المنبر، فإننا ندعو إلى ضرورة أن تقوم مؤسستكم بالإضافة إلى باقي المؤسسات الدولية والأطر القانونية والدبلوماسية التي تعنى بحالة الزراعة والأمن الغذائي باتخاذ إجراءات ملموسة تناهض السياسات والإجراءات المخالفة للقانون الدولي ولأبسط حقوق الإنسان والذي أدت إلى تراجع مستويات الأمن الغذائي في فلسطين وإلى تفشي الفقر والبطالة على الرغم من القدرات الكامنة لدى المجتمع الفلسطيني سواءا على المستوى البشري أو على مستوى الموارد والمصادر الطبيعية.

كما ندعوكم إلى إشراك دولة فلسطين في برامجكم ومبادراتكم الإقيليمة والدولية، وخصوصا تلك المبادرات التي تسعى إلى تطوير المصادر الطبيعية وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مجال الزراعات الغذائية، ورفع القدرات الوطنية والإقيليمية في صحة النبات والحيوان.

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نشكر للحكومة العراقية استضافة هذا المؤتمر، وحسن الاستقبال والتنظيم، والشكر موصول لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مساهماتكم القيمة على طريق القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في العالم.

ونؤكد لكم مجددا على أن الحكومة الفلسطينية ملتزمة تجاه تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني، كما أننا ملتزمون تجاه التزاماتنا الدولية على أساس التعاون والتنسيق وتقديم المساعدة التي نستطيع تقديمها للدول الشقيقة والصديقة في جميع المجالات التي نتميز بها.

آملين أن يحقق مؤتمركم هذا النتائج المرجوة والموافقة لتطلعات شعوب العالم في تحقيق الأمن الغائي والتغذوي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية.

انتهى